تطورات الصراع في السودان من عام ١٩٨٩ حتى عام٢٠٢٠

بشرى جاسم محمد حسين
الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية
bushrajassim1995@gmail.Com

الملخص:
يُعّدُ الصراع سمة بارزة ومميزة لتاريخ السودان، لاسيما أنّ دولة السودان انبثقت نتيجة لصراعات تمتد إلى عقود عدة تمتد إلى ما قبل استقلال دولة السودان، من هنا يبدو لنا واضحاً أنّ الصراع في السودان هو ليس صراع وليد اللحظة، وإنما هو الصراع يضرب جذوره عميقاً في تاريخ الدولة، أسمهم فيه العديد من العوامل الداخلية والخارجة لاسيما دعم الدول الإقليمية للمعارضة في جنوب السودان، لذلك سعت هذه الدراسة إلى توضيح وشرح مراحل تطور الصراع في السودان والوقوف على أهم مستجدات هذا الصراع من عام ١٩٨٩وصلاً إلى عام ٢٠٢٠ لكي تكتمل الرؤية التحليلة للصراع واستخلاص أهم مستجدات هذا الصراع، وفقاً للمدد التاريخية التي حددتها الدراسة.
الكلمات المفتاحية: السودان، جنوب السودان، الصراع.

Developments in the conflict in Sudan from 1989 until 2020

Bushra Jassim Muhammad Hussein
The Iraqi University / Law and Political Science

Abstract:
The conflict is considered a prominent and distinctive feature of the history of Sudan, especially since the State of Sudan emerged as a result of conflicts that spanned for several decades before the independence of the State of Sudan, and from here it seems clear to us that the conflict in Sudan is not a conflict born from a moment, but rather a conflict that has deep roots in the history of the country that bears its name Many internal and external factors, especially the support of regional countries for the

opposition in South Sudan, so this study sought to clarify and explain the stages of development of the conflict in Sudan and to stand on the most important developments in this conflict from 1989 until 2020 in order to complete the analytical vision of the conflict and extract the most important developments in this conflict. This conflict according to the historical periods identified by the study.

Keywords:Sudan, South Sudan, conflict.

المقدمة:

يُعّدُ الصراع في السودان من الصراع التي اتسمت بالحدة والتنوع، فهو صراع عمل على تغذيته أسباب تاريخية قديمة ترجع إلى ما قبل استقلال السودان، عندما عمل الاستعمار البريطاني على زرع بذور التفرقة الدينية بين الشمال والجنوب، كونه الشمال ذو شعب مسلم والجنوب ذو شعب مسيحي ينبغي أن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية، مر صراع في السودان بعدة مراحل كان اكثر تعقيداً في بدايات تطورات هذه الصراعات مسلحة التب قادتها حركات المعارضة للحكومة السودانية استمرت لعدة عقود من الزمن، مكنت المعارضة من تأسيس دولتهم في جنوب السودان، منتهين باتفاقية السلام السودان عام ٢٠٢٠. ومن هنا **تهدف الدراسة** كونها تبحث في تطورات الصراع في دولة السودان، كما تهتم الدراسة بالوقوف على آخر تطورات هذا الصراع بتقسيمه إلى مدد زمنية متسلسلة لآخر تطورات الصراع وتسجيل الاحداث المهمة خلال تطور هذا الصراع. واستناداً على ذلك تنطلق الدراسة من **إشكالية** رئيسية هي: ماهي مراحل التي أدت إلى تطورت الصراع في دولة السودان من عام ١٩٨٩حتى عام ٢٠٢٠؟ . ومن أجل الاجابة على الاشكالية تنطلق الدراسة من **فرضية** مفادها: إنّ الصراع في السودان مر بمراحل وتطورات مختلفة أدت إلى تنوع و تشعب الصراع، لاسيما بعد انفصال الجنوب. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي. ومن أجل اثبات الفرضية والاجابة على الاشكالية انتظمت **هيكلية الدراسة** في محاور ثلاثة رئيسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة: شرح المحور الأول تطورات الصراع في

السودان من عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٥، بينما وضح المحور الثاني تطور الصراع للمدة من ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١، إما المطلب الثالث فقد بحث في تطورات الصراع من عام ٢٠١٢ وصولاً إلى عام ٢٠٢٠.

المحور الأول: **تطورات الصراع للمدة بين عام ١٩٨٩ لغاية عام ٢٠٠٥**

بدأت الصراع في السودان عندما قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان في أولى عملياتها العسكرية في آيار عام ١٩٨٩ منطلقة من الجنوب محققة انتصارات عدة لتستولي على المناطق الجنوبية حتى وصلت إلى (جنوب كردفان وجبال النوبة) ثم عادت في تشرين الأول من العام نفسه لتستولي على (الكرمك) وكادت أن تدخل أبواب الولايات الشمالية خصوصا بعد الفشل الذريع الذي منيت به اللجنة التي قام بتأليفها مجلس قيادة ثورة الإنقاذ لبحث السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان [١]، مما شكل حاجزاً بين كلا الجانبين فتوصل الطرفان إلى نتيجة مفادها أنّ الحل العسكري هو الحل الوحيد الذي يجدي نفعاً، مما أثار السخط في أوساط الحكومة الوطنية خاصة في مسالة الاستيلاء على الكرمك[٢]، هذا **من جهة**، ومن **جهة أُخرى** وضعت حكومة الإنقاذ الوطني ١٩٨٩ خطة استراتيجية من أجل استعادة المناطق التي كانت تحت سيطرة الحركة الشعبية باستراتيجية الجديدة لحكومة الإنقاذ الوطني[٣]، التي هدفت أساساً إلى تعديل الميزان العسكري لمصلحتها، نجحت في تحقيق مكاسب ميدانية مهمة بالتركيز على تحسين أوضاع الجيش وتعزيز إعداده من قوات الدفاع الشعبي .[٤]

بدأ الصراع حالما أعلنت الحكومة السودانية (الجهاد) وأطلقت على مقاتلي الجنوب اسم (الخوارج) ووجدت أجواء تعبويه شاملة باعتبار ذلك (جهاداً) إسلامياً، ونتيجة لنجاح نظام الإنقاذ الوطني في تعبئة أعداد ضخمة من (قوات الدفاع الشعبي) [٥]، وبعد الهزائم المتكررة التي تعرضت لها الحركة الشعبية وفقدانها للعديد من مواقعها في الجنوب، وازدياد الضغوط العسكرية عليها، وفقدانها أهم حليف إقليمي بعد سقوط نظام الرئيس الإثيوبي (منغستو هيلا مريام)، بدأت بوادر الانقسام تدب في الحركة احتجاجاً على الخطاب السياسي الذي كان يدعو إلى تحرير السودان (شماله وجنوبه) من أجل

إعادة صياغته في إطار جديد أطلق عليه جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان (دولة السودان الجديدة) ويقوم هذا الخطاب على أسس ديمقراطية وعلمانية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وإلى نزع هيمنة الأقلية الشمالية العربية على الحكم، وتتيح للتعدد العرقي والثقافي في السودان التعبير عن نفسه في إطار هوية سودانية تختلف عن تلك التي يتبناها شمال السودان في ارتباطاته العربية الاسلامية[٦]، تعرضت الحركة الشعبية لتحرير السودان لانقسام في صفوفها في آب عام ١٩٩١وقد شكلا معاً ما عرف وقتها بـ (مجموعة الناصر) استناداً إلى المنطقة التي نشأت فيها هذه الحركة، إذ طالبت المجموعة المنشقة بالدعوة إلى قيام دولتين مستقلتين في شمال السودان وجنوبه، لكل منهما حق السيادة وحكومة منفصلة عن الأخرى ودستور خاص بها، وأن يكون هناك تنسيق بين هاتين الدولتين، علاوة على مطالبة حكومة الإنقاذ الوطني الإقرار بحق تقرير المصير لمنطقة جبال النوبة، ومنطقة (جبال الانقسنا) في جنوب النيل الأزرق[٧].

وعليه سعت حكومة الإنقاذ الوطني إلى تعميق الانقسام والانشقاقات في صفوف الحركة الشعبية، وبدأت الاتصالات مع أبرز رجال الحركة الشعبية سابقا (لام أكول) الذي كان قد أعلن انشقاقه تحت اسم (الحركة الشعبية المتحدة)، وقد تمخضت عن هذه الاتصالات التي تمت برعاية الكنيسة عن التوصل إلى (وثيقة فرانكفورت) في تشرين الأول عام ١٩٩٢ وهي الوثيقة التي اعترفت فيها الحكومة السودانية لأول مرة بحق تقرير المصير لجنوب السودان، واستغلت الحكومة السودانية حالة الانشقاقات التي حدثت داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، و بدأ الجيش السوداني بأكبر عملياته في الجنوب في العام ١٩٩٢، تمكن من استعادة بعض المدن والجامعات الكبرى ولكن من دون أن يحسم الحرب لصالحه [٨] ،عملت الحركة الشعبية في المقابل على شن هجوم على مدينة (جوبا) جنوب السودان [٩]، وبعد ذلك جاء إعلان حكومة الإنقاذ الوطني بتقسيم السودان إلى (٢٦) ولاية، وبذلك أصبحت جنوب السودان مقسمة إلى (١٠) ولايات وهي (أعالي النيل، البحيرات، جونقلي، الاستوائية، شرق الاستوائية، غرب

بحر الغزال، شمال بحر الغزال، جنوب بحر الغزال، الوحدة، آراب) كما في خريطة رقم (١) إذ يؤدي هذا التقسيم إلى تلاشي خطوط التماس القبلية المتوارثة، والحيلولة دون تماسك الجنوب السوداني، ومن ثم غياب المعادلات والتوازنات القبلية والمناطقية والمذهبية، التي كانت تحكم الأوضاع السياسية في جنوب السودان، ولن يكون من السهل احتواء آثار هذا التقسيم، الذي يخلق معادلات سياسية جديدة يمكن أنّ تستفيد منها الحكومة السودانية بما يحقق لها مصالحها من خلال الإقدام على هذا التقسيم، وخلط التوازنات التي صاغتها الحركة الشعبية لتحرير السودان في داخل الحركة، مما يؤدي إلى أحداث المزيد من الانشقاقات داخلها ويبعدها عن التوحد مع حركاتها المختلفة [١٠].

خريطة رقم (١): التقسيم الإداري لجنوب السودان

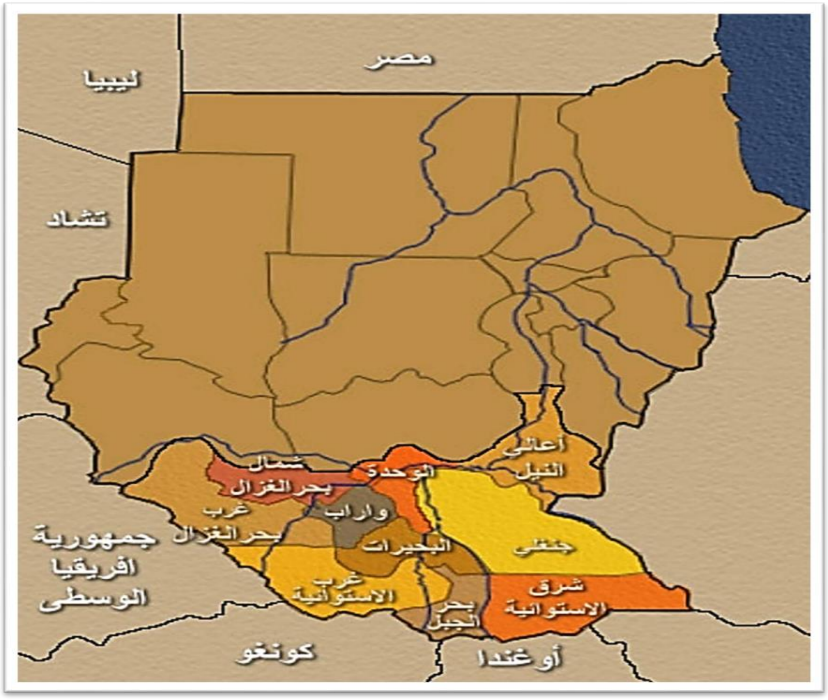

Source: Service ،US Defense Mapping Agency ،The University of Texas at Austin ,2011.

لقد كانت حكومة الإنقاذ الوطني تسير في مسارين مختلفين في تعاملها في الصراع مع جنوب السودان، **فمن جهة** كان نظام الإنقاذ الوطني يكثف في حملاته العسكرية ضد قوات الحركة الشعبية في مسارح العمليات المختلفة [١١]، ومن **جهة أخرى** كان نظام الإنقاذ الوطني يسعى لفتح قنوات للتحاور مع قادة حركة المعارضة في جنوب السودان والاتصال بهم [١٢]، إذ اتجهت حكومة الإنقاذ الوطني إلى ما أسمته بـ(مشروع السلام من الداخل) فأعلن الرئيس السوداني (عمر البشير) في أيلول عام ١٩٩٤ عن تشكيل مجلس أعلى للسلام برئاسة الجنوبي (لينورول دينغ) لتنسيق جهود السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، والذي سارت فيه شوطاً كبيراً، مما أدّى في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاقية (الخرطوم للسلام) في ١٢/نيسان/١٩٩٧[١٣]، وتُعَدُ هذه الاتفاقية تتويجاً للمسار الذي كان قد بدأه نظام الإنقاذ الوطني في محادثات (فرانكفورت) في كانون الثاني عام ١٩٩٢، وقد أدّت هذه الاتفاقية إلى تضمين مبدأ حق تقرير المصير في دستور السودان المؤقت لعام ١٩٩٨، الذي ظل معمول به حتى اتفاقية (نيفاشا) عام ٢٠٠٥.[١٤]

المحور الثاني: **تطورات الصراع للمدة من العام ٢٠٠٦ لغاية العام ٢٠١١**

لم تخلُ هذه المدة من صراعات بل جرت ثلاثة أحداث مهمة شهدتها المنطقة، وأثرت كثيراً على مجريات الأحداث سنبحثها بالنقاط الآتية:.

أولاً: توقيع اتفاقية نيفاشا ومشاكوس، اتخذت العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية منذ عام ٢٠٠٢ منحى جديداً، إذ أخذت الحركة الشعبية تبدي اهتمام للوساطات والمقترحات التي تقدمها الحكومة السودانية بهدف إنهاء الحرب في جنوب السودان [١٥]، إذ وافقت الحركة الشعبية على عقد اتفاقية وقف إطلاق النار في جبال النوبة مع الحكومة السودانية التي تمَّ التوصل إليها بوساطة أمريكية في ٢٠/تشرين الأول/٢٠٠٥، وعلى أثر توقيع الاتفاقية أقدمت الحركة الشعبية على سحب قواتها من المواقع التي احتلتها في منطقة جبال النوبة التابعة لولاية جنوب كردفان تنفيذاً لذلك الاتفاق [١٦]، واعربت الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٦ آيار/٢٠٠٥

عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة السودانية من أجل التوصل إلى حل سلمي لمشكلة جنوب السودان' فقد تم اللقاء بين الحركة الشعبية بقيادة الزعيم الراحل (جون قرنق) ورئيس سودان (عمر حسن البشير) في ضاحية (مشاكوس) بدولة كينيا، وفي ٢٠/تموز ٢٠٠٢ تم عقد (اتفاق ماشاكوس) [١٧]، برعاية المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (الإيغاد)، وتم التوصل فيها إلى قضيتين رئيستين، هما: (الاتفاق على منح جنوب السودان حق تقرير المصير بعد مدة إنتقالية أمدها (٦) سنوات، والاتفاق على إطار دستوري متعدد الطبقات) إذ يكون هناك دستور للشمال ودستور للجنوب، ثم دستور قومي يجمع بين الكيانين الشمالي والجنوبي [١٨].

وبالرغم من التوصل إلى اتفاق حول هاتين القضيتين، إلاّ أنّ هنالك مسائلاً بقيت دون حل منها مسألة الترتيبات الأمنية، وتوزيع الثروة والسلطة، والمناطق الثلاث المهمشة(ولاية النيل الأزرق، جبال النوبة، آبي) ولأهمية تلك المسائل فقد أولتها الحكومة السودانية جانب كبير من الأهمية في مباحثاتها التي أجرتها مع الحركة الشعبية في (منتجع نيفاشا) في كينيا [١٩].

ثانياً: انتخابات عام ٢٠١٠، جرت انتخابات في العام المذكور التي حظيت باهتمام واسع النطاق على المستويين الداخلي والإقليمي، كونها أول انتخابات تعددية ديمقراطية خلال أكثر من (٢٠) عام منذ وصول نظام الإنقاذ الوطني إلى السلطة عبر الانقلاب العسكري عام ١٩٨٩ بقيادة الرئيس (عمر حسن البشير)، لتمهيد الطريق لتقرير مصير جنوب السودان[٢٠]، شاركت للمرة الأولى بها العديد من الأحزاب السياسية السودانية ومن أبرزها (حزب الأمة، الحزب الشيوعي، حزب الاتحادي الديمقراطي، الحركة الشعبية التي تمثل الجنوب، الحزب الاشتراكي، حزب المؤتمر الشعبي، حركة العدل والمساواة التي تمثل إقليم دارفور)[٢١] ، اتسمت هذه الانتخابات بالشمولية لكونها جرت على (٦) مستويات هي[٢٢]:

١- ثلاثة مستويات تنفيذية (رئيس الجمهورية، رئيس حكومة الجنوب، ووالي لكل ولاية) يُنتخب شخْص واحدً لكل موقع.

٢- ثلاثة مستويات تشريعية (المجلس الوطني، ومجلس الجنوب التشريعي، ومجلس الولاية التشريعي) أفرزت تلك الانتخابات فوز (عمر حسن البشير) برئاسة الجمهورية وفاز في الانتخابات البرلمانية حزب المؤتمر الوطني ، وفوز رئيس الحركة الشعبية (سلفاكير ميارديت) في انتخابات رئاسة حكومة الجنوب[٢٣].

ثالثاً: استفتاء حق تقرير امصير جنوب السودان، دعى (سلفاكير) في كلمة ألقاها في تشرين الأول عام ٢٠٠٩ في كنيسة القديسة (تيريزا) في مدينة جوبا، قال مخاطباً شعب جنوب السودان " إنّ مهمته تقتضي قيادة الجنوب إلى استفتاء عام ٢٠١١، ولديهم الاختيار بين أن يكونوا أحراراً في وطنهم، أو أن يكونوا مواطنين درجة ثانية في بلد موحد"[٢٤]، وعليه أجاز المجلس الوطني للإنقاذ(قانون الاستفتاء) على حق تقرير المصير في كانون الأول عام ٢٠٠٩ الذي حدد النسبة القانونية للاستفتاء بـ (٥٠+١) وبشرط أن لا تقل نسبة المصوتين عن (٦٠%) من إجمالي المسجلين سواء أكان تصويتهم على الانفصال أم الوحدة، وبالفعل تم التصويت لصالح الانفصال، ودخل الطرفين في مفاوضات ناقشت الأمور المعقدة التي أجلت من اتفاقية (نيفاشا) سميت بالقضايا الـ(١٠) الخلافية، وهي (الجنسية والعملة والخدمات العامة ووضع وحدات الأمن والمخابرات المشتركة، والاتفاقيات والمعاهدات والأصول والديون، وحقول النفط وانتاجه والمياه والملكية وتحديد وضع ولاية جنوب كردفان ووضع ولاية النيل الأزرق ووضع ولاية منطقة آيبي) [٢٥] ثم أجري الاستفتاء من ٩-١٥/ كانون الثاني/٢٠١١ وصوت الجنوبيون بحق الانفصال بنسبة (٩٨،٨٣%)، يعلن بعد ذلك استقلال دولة جمهورية جنوب السودان في ٩/ تموز/٢٠١١، وبذلك أصبحت دولة جنوب السودان الدولة رقم (٥٤) في منظمة الاتحاد الأفريقي، والدولة رقم (١٩٣) في منظمة الامم المتحدة. [٢٦]

المحور الثالث: تطورات الصراع للمدة من العام ٢٠١٢ لغاية العام ٢٠٢٠

تمثل الصراع في هذه المدة حول ثلاثة محاور رئيسة عدت بمثابة تحديات في بناء الدولة في السودان، ولغرض البحث بشيء من التفصيل فيها سيتم التطرق لها كما يلي:

أولاً: الصراع حول المناطق الحدودية، لم يحسم الانفصال قضايا الخلافات الشائكة بين دولتي السودان وجنوب السودان، بل تركها إلى ما بعد استفتاء ٩/تموز/٢٠١١[٢٧]؛ لأنّ البحث في تلك القضايا يستغرق وقتاً يصعب تقديره ونتائجه، باعتبارها إشكاليات قابلة لتأزيم الوضع في أي لحظة، لذلك تُعّدُ مسألة الحدود بين الدولتين إحدى أبرز قضايا الجدل بينهما، إذ تمتد إلى أكثر (١٩٥٠) كم^{٢} تضم الكثير من الثروات نفطية ومعدنية وحيوانية.[٢٨]

عدت مدينة (آبيي) من جهة أهم التحديات الأمنية التي تهدد استقرار السودان في الشمال والجنوب، بسبب الاختلاف على ترسيم الحدود، وحرمان الحكومة السودانية من نصيبها في العائدات النفطية التي تسببت بإيجاد العديد من المشكلات الاقتصادية، لذلك شهدت (آبيي) اشتباكات عنيفة في مطلع شهر أيار/٢٠١١ بين الجيش السوداني وجيش جنوب السودان، وانتهت الاشتباكات بسيطرة الجيش الشمالي على (آبيي) وبعدها أكدت حكومة الخرطوم أنّ قواتها ستبقى فيها لحين التوصل إلى ترتيبات أمنية جديدة مع استعدادها للتفاوض معها، بينما طالبت حكومة جنوب السودان الجيش الشمالي بإنهاء ما أسمته بـ الاحتلال غير المشروع لـ(آبيي) محذرة إياها من اغراق البلاد في حرب أهلية، وقد دولت القضية في ضوء قيام الحكومة السودانية بنشر قوات عسكرية في (آبيي) إذ وصف مجلس الأمن هذا الأمر بأنّه احتلال من جانب جيش الشمال وطالب مجلس الأمن حكومة الخرطوم بإنهاء عملياتها العسكرية في المنطقة، وأكدت وصول ثلاث كتائب من قوات الأمم المتحدة إلى المنطقة والبالغ عددهم (٤٢٠٠) جندي، لتنفيذ مهامها في حفظ السلام والأمن في (آبيي)، وعَد الخارجية

السودانية هذا العمل يمثل تهديداً للأمن والسلام بين الدولتين، وبذلك انسحب الجيش السوداني من (آبيي) بعد السيطرة عليها لمدة عام كامل[٢٩] .

قامت قبائل (الدينكا) من جهة اخرى بإجراء استفتاء حول (آبيي) عام ٢٠١٣ من دون موافقة دولتي السودان وجنوب السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وصوت فقط قبائل (الدينكا) بينما استبعد منها قبائل (المسيرية العربية) وكان نتائج التصويت هي (٩٩،٩%) لصالح ضم منطقة (آبيي) إلى جنوب السودان، ولكن رفضت دولتي السودان وجنوب السودان الاعتراف بهذه الاستفتاء، فيما أعلن الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن عدم موافقتهما عن أي خطوة أحادية حول (آبيي)[٣٠]، وأعلنت رئيسة الاتحاد الأفريقي (نكوسازانا زوما) بأنّ عملية التصويت غير قانونية، وأنّ المنظمين للاستفتاء يشكلون تهديداً للسلام في المنطقة وقد تهدد بوقوع صراع، أمّا قبائل (المسيرية) فقد رفضت الاستفتاء وهددت باقتحام منطقة (آبيي)، إذا ضمت قامت قبائل الدينكا (نقوق) إلى الجنوب، ولكن تبقى مشكلة (آبيي) قائمة ومصدراً للصراعات بين الدولتين، وذلك بسبب أهميتها الأمنية لأنّها تقع على الحدود بين الدولتين، وفي حال إن لم يتم حلها مستقبلاً تؤدي إلى اندلاع الصراعات من جديد بين الدولتين. [٣١]

ثانياً: الصراع على النفط، دخل النفط في جنوب السودان حلبة الصراع السياسي والعسكري مع هجوم والمعارضة الشمالية بحركاتها العسكرية والقوى الدولية الكبرى والإقليمية التي تقف خلفهما، وبرزت ملامح الصراع عند إدراج حركة المعارضة لموضوع النفط في صراعها مع الحكومة إذ وضعت إيقاف ضخه وتصديره شرطاً لازماً لوقف إطلاق النار الدائم بينها وبين الحكومة [٣٢].

تأسيساً على ما تقدم، فرض الجيش الشمالي سيطرته في ١٠/نيسان/٢٠١٢ على منطقة (هجليج) النفطية هذه السيطرة التي أعادت الأوضاع بين الشمال والجنوب بينهما إلى توازن هش يمكن أن ينفجر مجدداً، مدية (جوبا) بالجنوب لا تزال تبحث عن مخرج آخر غير دولة السودان الشمالي لتصريف ثروتها النفطية كي تواجه مشاكلها

الداخلية أساساً، والخرطوم لا يزال لم يستعد توازنه الاقتصادي بعد فقدانه لمعظم ثروته النفطية نتيجة انفصال دولة جنوب السودان وخلف هذا الصراع على مداخيل النفط [٣٣].

بعد ذلك، اقتراب تجاوز الخلافات حول القضايا العالقة بعد توقيع مفاوضي الطرفين في أواخر آذار عام ٢٠١٢، اتفاقًا في (أديس أبابا) بوساطة إفريقية يقودها رئيس الجنوب الأفريقي السابق (ثابو مبيكي)، وكان الطرفان قد وقّعا في شباط ٢٠١٢ معاهدة عدم اعتداء، كان من المفترض أن تنعقد قمة بين الرئيسين (عمر البشير) و(سلفاكير) في (جوبا) مطلع نيسان ٢٠١٢ لتمهيد الطريق أمام التسوية النهائية، وفيما كانت الاستعدادات تجري للقمة أعلن الرئيس (سلفاكير) على نحو مفاجئ في ٢٦/آذار/٢٠١٢ أنّ الجيش الشعبي استرد منطقة (هجليج) بالقوة، ملفتاً إلى أنّه كان يفضل أن يحدث ذلك بالتفاوض، وقد اتضح لاحقًا أنّ اشتباكات محدودة وقعت بالفعل ولكن الجيش الشعبي لم يسيطر على (هجليج) كان ذلك كافيًا لتقوية موقف جناح الرافضين في الخرطوم لاتفاق (أديس أبابا)، بعد ذلك تصاعدت حدة الاشتباكات العسكرية وتبادل الاتهامات، لتصل إلى ذروتها باجتياح الجيش الشعبي لمنطقة هجليج النفطية [٣٤]. غير أن إعلان حكومة الجنوب استعدادها للانسحاب من (هجليج) بشروط، ثم انسحابها الفعلي منها، يرجَّح أنّها صعّدت الموقف عسكريًا ودفعته إلى حافة الهاوية لكسر الجمود الراهن في المفاوضات مع الخرطوم، ولاستدعاء تدخل دولي يضغط باتجاه تسوية القضية[٣٥]،تحديداً مع ازدياد الضغوط الاقتصادية على جوبا بعد قرارها وقف إنتاج النفط، الذي يشكِّل (٩٨%) من موارد موازنتها العامة، بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن رسوم نقل النفط عبر الأراضي السودانية، وهو قرار انتقدته واشنطن حليفتها الرئيسة، ولم تجد حكومة الجنوب الدعم المالي الذي كانت تتوقعه من أصدقائها مما دفعها إلى خلط الأوراق للبحث عن مخرج من هذا المأزق، لكنها لم تحقق هذا الهدف بعد أن استردت دولة السودان الشمالي منطقة (هجليج) دون شروط[٣٦].

ثالثاً: الصراع السياسي داخل دولتي الشمال والجنوب: إنّ دولة جنوب السودان، منذ حصولها على الاستقلال عام ٢٠١١ كانت تعاني من عدم قدرة النظام السياسي على توزيع السلطات الرسمية والفصل بينهما هذا العجز هو ما وضع الدولة أمام صراعات هائلة، فبالرغم من أنّ كل من الرئيس (سلفاكير) ونائبه (رياك مشار) كانوا قادة في حركة الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تعد الحزب الحاكم في جنوب السودان وتشاركا معاً حلم الاستقلال عن شمال السودان، إلاّ أنّه منذ مقتل زعيم الحركة السابق (جون قرنق) عام ٢٠٠٥ كان هناك صراع خفي بينهما على من يتولى رئاسة الحزب [٣٧].

وعليه برز الصراع بينهما بشكل علني في تموز/٢٠١٣ عندما قام الرئيس (سلفاكير) بإقالة نائبه (رياك مشار) وجميع أعضاء حكومته في أكبر تغيير وزاري شهدته دولة جنوب السودان منذ استقلالها عام/٢٠١١على خلفية إعلان (رياك مشار) رغبته في الترشح لمنصب الرئاسة في الانتخابات التي كان من المفترض اجراؤها في عام ٢٠١٥ والتي تم تأجيلها إلى نهاية عام ٢٠١٨[٣٨]، مما جعل الرئيس (سلفاكير) يتخذ قرار إقالته، فضلاً عن إحالة الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان (باقان أموم) إلى التحقيق كنتيجة لتصريحاته العلنية التي انتقد فيها أداء الحكومة، ووقف إلى جانب (مشار) عدد من المسؤولين السابقين الذين أقالهم الرئيس (سلفاكير) في إطار التخلص من القيادات الجنوبية التي قادت معه حرب التحرير، وفي تشرين الثاني/٢٠١٣ اجتمع القادة المعارضون لمناقشة ملفات وقضايا مهمة تتمثل في اتهام الرئيس (سلفاكير) بتفصيل الدستور بشكل يركز السلطات في يده، وكان من المفترض أن يعاد انتخاب رئيس الحزب بناء على اللوائح التي تنص على انتخابه كل (٥) سنوات أي في عام ٢٠١٠، مما أضطر القادة الجنوبيين إلى قيادة حراك داخل الحزب ومحاولة انقلابية أرادت من خلالها تغيير قيادة الحزب والحكومة، متهمة الرئيس (سلفاكير) بأنّه يدير الدولة بعقلية أمنية، وأنّه يضيق الخناق على حرية الرأي والصحافة، وعلى أثر ذلك

أعلن الرئيس (سلفا كير) أنّ ما يحدث هو محاولة انقلابية من قبل نائبه السابق (رياك مشار)، مما دفعه للإعلان عن نشوب نزاع مسلح بدءاً من كانون الأول من العام ٢٠١٣.[٣٩]

وهكذا استمر الصراع السياسي بين الحكومة والمعارضة المسلحة لمدة عامين، أسفر عن مقتل الآلاف وتشريد نحو مليونين من سكان جنوب السودان أي ما يعادل (٢٠%) من سكانها، وفي ضوء ذلك تدخل الوسطاء الإقليمين بين حكومة جنوب السودان وحركة المعارضة وتم عقد مفاوضات للسلام تحت رعاية (الايقاد)– الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف في كانون الثاني/٢٠١٤، أدّى إلى التزام الأطراف المتحاربة لوقف الأعمال العدائية، إلاّ أنّه تم انتهاكها مرة أخرى في العام نفسه[٤٠]، وعلى مدار عامين من الصراعات وتحت الضغوط الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والامم المتحدة ووسطاء الدول الأفريقية وقع الطرفان في ٢٦/آب/٢٠١٥ على (اتفاق السلام) في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) الذي نص على: [٤١]

١– وقف إطلاق النار وتقاسم السلطة عبر تشكيل حكومة انتقالية لمدة سنتين تضم أعضاء الطرفين وتكون مهمتها الإعداد لانتخابات عامة في البلاد، وعلى أثر ذلك سحبت حكومة جنوب السودان والقوات الأوغندية التي كانت تدعمها في صراعها المسلح قواتهما وفقاً لاتفاق السلام في تشرين الأول لعام ٢٠١٥.

٢– وقعت جنوب السودان وحركة المعارضة المسلحة اتفاق لوقف إطلاق النار وتحديد الترتيبات الأمنية التي تلزم بها كلا الطرفين بسحب قواتهما ونزع السلاح من العاصمة جوبا والمدن الرئيسية الأخرى في ٣/تشرين الثاني/٢٠١٥.

٣– وافق أطراف الصراع على تشكيل حكومة انتقالية مشتركة إلى حين موعد إجراء الانتخابات النيابية في كانون الأول/٢٠١٨، وهي أول خطوة فعلية لتنفيذ (اتفاق السلام السوداني)، بالرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

على الرغم من، استمرار الصراع على السلطة بين الطرفين، إلاّ أنّ رئيس جنوب السودان(سلفا كير) وزعيم المعارضة المسلحة(رياك مشار) عادا من جديد إلى توقيع اتفاق للسلام في الخرطوم في ٢٨/حزيران/٢٠١٨[٤٢]، تضمن هذا الاتفاق على تعيين (٤) نواب لرئيس دولة جنوب السودان، وهما نائبا الرئيس الحاليان إلى جانب (رياك مشار) الذي سيتولى منصب النائب الأول للرئيس ومن ثم المنصب الرابع الذي سيمنح لامرأة من المعارضة، وتعهدت الدول في مفاوضات السلام على وقف الحرب وإنهاء معاناة شعب جنوب السودان [٤٣].

أمّا في **دولة الشمال** أدّى انفصال الجنوب إلى زيادة الاستقطاب السياسي بين الحكومة والمعارضة الشمالية التي حملت الحكومة السودانية مسؤولية تدهور الحالة الاقتصادية للبلاد بعد التقسيم، خاصة بعد رفع الحكومة الدعم عن بعض السلع الأساسية، وبالرغم من أن خريطة الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٠، دلت على ضعف أحزاب المعارضة، إلاّ أنّ عدم الاستقرار السياسي المتنامي في شمال السودان، واندلاع حركات التغيير في مصر وتونس، شجع على قيادة انتفاضات شعبية لمحاولة تغيير السلطة في الخرطوم[٤٤].

بناء على ما ذكر آنفاً، احتدم الجدل الدستوري والقانوني في شمال البلاد حول شرعية النظام القائم بعد الاستفتاء، **فمن جانب** دعت احزاب المعارضة التي تجمعت تحت اسم (مؤتمر السودان) حكومة انتقالية إلى عقد برنامج وطني وعقد مؤتمر دستوري، وإجراء انتخابات تؤسس إلى جمهورية برلمانية مدنية تكون قائمة على التداول السلمي للسلطة، كما طالبت بعض قياداتها بأن يكون لهم تمثيل رئاسة الجمهورية بكل أقاليم السودان، وتقليص الولايات إلى (٦) مديريات، وهددت بسياسة المواجهة لتغيير النظام إن لم تتم الاستجابة لمطالبهم، **من الجانب الآخر** دعى النظام القائم لضمان استمرار هيمنته على السلطة تجنباً للمواجهة، إلى توسيع قاعدة الحكومة القائمة في مقابل تطالب المعارضة بحكومة قومية، وكذلك إعلانه عن اتجاهه في إعادة هيكلة الحكم على المستوى

الاتحادي، فضلاً عن إحداث تعديلات واسعة في الدستور الانتقالي الحالي، وإعادة النظر في اوضاع المحليات وقانون الحكم المحلي ، وكان هذا الأمر بمثابة دعوة لرئيس الجمهورية لإجل تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وهي متضمنة الموافقة على تغيير الدستور يخضع لاستفتاء الشعبي(٤٥).

وهكذا شهدت السودان في ١٣/نيسان/٢٠١٥ أول انتخابات منذ انفصال جنوب السودان وإعلان استقلالها، والتي فاز بها (عمر البشير) بولاية جديدة بحصوله على (٩٥%) من الأصوات، ولكن تعرضت هذه الانتخابات للمقاطعة من قبل الأحزاب المعارضة ونقد المجتمع الدولي لها بسبب الفشل الحكومي في تنظيم انتخابات حرة نزيهة في أجواء مشجعة.(٤٦)

وقعت احتجاجات شعبية ضد حكومة البشير في كانون الأول ٢٠١٨ بعد ارتفاع أسعار الخبز التي ألغت الحكومة الدعم عنه، ما أدّى إلى إعلان البشير حالة الطوارئ شباط ٢٠١٩، وإقالة الحكومة وولاة الولايات في محاولة لإنهاء أسابيع من الاحتجاجات ضد نظام حكمه، لكن هذه الاجراءات لم تساعده من المحافظة على بقائه في حكومته، إذ قام الجيش نيسان ٢٠١٩ الإطاحة بالبشير وشرع في محادثات مع المعارضة بشأن الانتقال إلى الديمقراطية، لكن الحكومة الانتقالية التي تسلمت السلطة في أعقاب إطاحة نظام عمر البشير في نيسان ٢٠١٩، ورثت مشكلات تاريخية أزمت واقع الحياة في معظم مناطق السودان، وعلى رأسها النزاعات القبلية التي أججها النظام السابق وتأزمت أكثر نتاج هجرات بشرية كبيرة في الداخل السوداني أحدثت صراعات حول الأرض، كما إنّ سياسات نظام البشير في الحكم والإدارة أسهمت في زرع بذور الفتنة بين مختلف المكونات السودانية، فضلاً عن أسباب أخرى متعلقة بانهيار مؤسسات الدولة الخدمية للمواطنين، مما خلق نوعا من الروح التنافسية في الحصول على الخدمات الأساسية، إذ أنّ هذا الوضع أوجد أرضية لأصحاب الأجندة السلبية واستغلاله في إثارة التوترات، ومن بين الأسباب، وجود شعور عام بالإحباط بين سكان الولايات نتيجة لتوقعاتهم العالية من الثورة والواقع الذي ظل قائما في ما بعد الثورة(٤٧).

وبالفعل تشكل حكومة جديدة أيلول ٢٠١٩ برئاسة عبد الله حمدوك، كجزء من اتفاق لتقاسم السلطة لثلاث سنوات بين الجيش وممثلين مدنيين وجماعات المعارضة، وانطلقت في جوبا عاصمة جنوب السودان في تشرين الثاني ٢٠١٩، مفاوضات بين حكومة السودان والحركات المسلحة، وفي أيلول ٢٠٢٠، جرت مفاوضات بين رئيس الوزراء السوداني للحكومة الانتقالية (عبد الله حمدوك)، مع (عبد العزيز الحلو)، زعيم أحد شطري "الحركة الشعبية/ قطاع الشمال" المعارضة، في العاصمة اديس أبابا، لإجراء إجراء مفاوضات غير رسمية لوضع ابرز القضايا على طاولة الحوار ومنها ما يتعلق إشكالية العلاقة بين الدين والدولة، وحق تقرير المصير، وطالبت حركة الحلو، خلال التفاوض مع الخرطوم، بأن تكون العلمانية نصاً صريحاً في دستور البلاد، والإقرار بحق تقرير المصير لولايتي النيل الأزرق (جنوب شرق) وجنوب كردفان (جنوب)، وجاءت دعوة حمدوك بدعوة الحلول إلى اللحاق بركب السلام، بعد توقيع اتفاق سلام بالأحرف الأولى مع قادة "الجبهة الثورية" (حركات مسلحة في إقليم دارفور)، في جوبا[٤٨].[٤٩]

الخاتمة:

يتبين الدراسة فيما ذكر سابقاً، أنّ الصراع في السودان هو صراع يمتد إلى جذور تاريخية منذ استقلال دولة السودان اذكته عوامل إقليمية تمثلت بدعم الدول الاقليمية لاسيما في المرحلة الاولى للصراع، إذ هيئت الدول الاقليمية المناخ المناسب لتطور الصراع منذ الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩، مر بمراحل عدة تمثلت المرحلة الأولى في الصراع المسلح بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوات الحكومية، وشهدت المرحلة الثانية جهوداً إقليمية واضحة التي تمثلت في مفاوضات السلام بين الحكومة والمعارضة تمخض عنه توقيع الاتفاق وإعطاء جنوب السودان حق تقرير المصير وانتهى الاستفتاء لصالح الانفصال، وبعداها برز الصراع في المرحلة الثالثة بين الصراع والشمال والجنوب على المناطق الحدودية، والصراع على المواد النفطية، فضلاً عن

عدة صراعات سياسية داخلية شهدتها كلتا الدولتين في مواجهة المعارضة التي كانت مدعومة إقليمياً.

قائمة الهوامش:

(1) Ottaway Marina and Mai El-Sadany, Sudan: From Conflict to Conflict, Working Paper, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, USA, 2012. P. 43.

(٢) جون قاي نوت يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٠، ص ٤٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٥.

(٤) اماني الطويل، أماني الطويل، السودان من صراع إلى صراع المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية، العدد ٨٩، القاهرة، مايو ٢٠١٢، ص ص ١٠-١١.

(5) Malwal Bona, Sudan and South Sudan: From one to two, St Antony's College University of Oxford, UK ،2014, P. 135.

(٦) مصعب الطيب بابكر، حرب المفاوضات والسودان الجديد، قراءات إفريقية، العدد ١، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٩٢.

(٧) عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ط٢، ٢٠١٠، ص ٢٨٢

(8) Switzer Jason, Oil and violence in Sudan, Article, International Institute for Sustainable Development & IUCN-World Conservation Union ,Working Paper, Commission on Environmental, Economic ،and Social Policy , Winnipeg, Canada, (2002), P. 14.

(٩) بدر حسن شافعي، التطور التاريخي للصراع بين الشمال والجنوب، سياسية دولية، العدد ١٨٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠١١، ص١٧٨.

(١٠) سليم كاطع علي، التنافس الصيني- الأمريكي على القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة " السودان إنموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٥٠.

(11)Young John and Emile Lebrun, The south Sudan defence forces in the wake of the Juba declaration, Small Arms Survey, Graduate Institute of International Studies , Geneva, Switzerland, (2006), P. 16.

(١٢)سامي السيد أحمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي الدور والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، ط١، ٢٠١٠، ص ص ٦٩-٧٠.

(13)Johnson Douglas H, Briefing: the crisis in South Sudan, African Affairs , Vol. 113, issue. 451, Oxford University , USA, (2014), P. 4.

(١٤) عبد الفتاح حمد الطاهر، تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله، قراءات إفريقية، العدد ٨، يونيو ٢٠١١، ص ص ٢٩-٣٠.

(15) Sudan Peace Agreement ،APRIL1997 ،P. 8.

(١٦)عبد الفتاح حمد الطاهر، مصد سبق ذكره، ص ٤١.

(17) Machakos Protocol IGAD "Secretariat on Peace in the Sudan" ،July 20 ، 2002 ،P. 9.

(١٨) محمد فاضل التونسي، السودان من الحوار الى الازمة المفتوحة " صراع الهوية وإشكالية الانتماء"، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط١، ٢٠٠٧، ص ٤٤٥.

(19) Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on the Resolution of Conflict in Southern Kordofan / Nuba Mountains and Blue Nile States ،Naivasha ، Kenya ،26TH May ،2004، P. 9.

(٢٠) هانى رسلان، السودان...مشهد ما قبل الانتخابات، سياسة دولية، العدد ١٨٠، مؤسسة الاهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٠، ص ١٦٣.

(21)Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on the Resolution of Conflict in Southern Kordofan / Nuba Mountains and Blue Nile States, OP.CIT, P. 15.

(22)Memorandum of Understanding on Cessation of Hostilities between the Government of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army ،Peace Agreements Digital Collection ،2002 ،P. 2.

(٢٣)محمد فاضل التونسي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥.

(٢٤) سامي السيد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(25) SPLM/OLS (Operation Lifeline Sudan) Agreement on Ground Rules،1995 ،p.5.

(26)Astill-Brown Jeremy, South Sudan's Slide into Conflict: Revisiting the Past and Reassessing Partnerships, Chatham House for the Royal Institute of International Affairs، London, UK ,2014 , P. 3.

(27) Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on Power Sharing ،Naivasha ، Kenya ،Wednesday ،May 26 ،2004 ،P. 38.

(٢٨)منى حسين عبيد، الاتحاد الأفريقي وقضايا الدول الأفريقية (ساحل العاج- دارفور إنموذجا) ٢٠٠١-٢٠٠٤، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٥، العدد٦٣، ٢٠١٨ ، ص ص ٥٠-٥١.

(٢٩) المصدر السابق، ص ٥٤.

(30) The Nuba Mountains Cease Fire Agreement ،ARTICLE 2.

(31) Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on Power Sharing, OP.CIT, P. 41.

(٣٢) طلعت رمح، انفصال جنوب السودان الوحدة الآن اقرب من ذي قبل استراتيجيا، قراءات إفريقية، العدد ٨، يونيو ٢٠١١، ص ٧٣.

(33) Sullivan Paul J. and Natalie Nasrallah, Improving Natural Resource Management in Sudan, Special Report, No. 242 ,United States Institute for Peace, Washington , USA , (2010), P. 4.

(34) Grawert Elke and Christine Andra, Oil Investment and Conflict in Upper Nile State ،South Sudan, Bonn International Center for Conversion, Germany, 2013, P. 48.

(٣٥) جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١، كيلة القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، ٢٠١٨، ص ١٠٢.

(36) Shankleman Jill, Oil and State Building in South Sudan: New Country, Special Report , No. 282 , United States Institute of Peace, USA, (2011), P. 7.

(37) Ibid, p. 10.

(٣٨) ذاكر محي الدين عبد الله، جدلية الصراع والسلام في السودان، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد ٩، العدد ٣٠، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص ٥٣.

(39) El-Battahani Atta, The Post-Secession State in Sudan: Building Coalitions or Deepening Conflicts?, Sudan Divided, Palgrave Macmillan, New York, 2013, P. 30.

(٤٠)بدر الدين الأمام، السودان وإشكالية البناء...وعدم الاستقرار، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط١، ٢٠١٧، ص ٥٩.

(41) Monitoring the scenarios for South Sudan in 2020, Peace: the only thing worth pursuing, Report, Concerned Citizens' Network for Peace (CCNP), South Sudanese, November, 2017, P.22.

(٤٢) بدر الدين الأمام، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

(٤٣)أحمد ابراهيم أبو الشوك، الانتخابات القومية في السودان لسنة ٢٠١٠ " مقاربة تحليلية في مقدماتها ونتائجها"، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠١٢، ص ٢٣٩.

(٤٤) المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٤٥) نبراس خليل إبراهيم، جون قرنق وأثره في الحياة السياسية السودانية (١٩٤٥-٢٠٠٥)، مجلة الآداب، العدد ١٠٧، جامعة بغداد، سنة ٢٠١٤، ص ١٧٧.

(46) Koos Carlo and Thea Gutschke, South Sudan's newest war: When two old men divide a nation, Report, No. 2, GIGA Focus International Edition English , Germany, (2014), P. 3-4.

(47) Knopf Payton, South Sudan's civil war and conflict dynamics in the Red Sea, United States Institute of Peace,Washington, USA , 2018, PP.5-6.

(48) the security situation in South Sudan, Report, European Asylum Support Office , South Sudan, 24 April 2020, PP. 11-12.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا:المصادر باللغة العربية:

١-ذاكر محي الدين عبد الله، جدلية الصراع والسلام في السودان، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد ٩، العدد ٣٠، جامعة الموصل، ٢٠١٣.

٢-مصعب الطيب بابكر، حرب المفاوضات والسودان الجديد، قراءات إفريقية، العدد ١، أكتوبر ٢٠٠٤.

٣-عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ط٢، ٢٠١٠.

٤-بدر حسن شافعي، التطور التاريخي للصراع بين الشمال والجنوب، سياسية دولية، العدد ١٨٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠١١.

٥-سليم كاطع علي، التنافس الصيني- الأمريكي على القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة " السودان إنموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٦-عبد الفتاح حمد الطاهر، تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله، قراءات إفريقية، العدد ٨، يونيو ٢٠١١.

٧-محمد فاضل التونسي، السودان من الحوار الى الازمة المفتوحة " صراع الهوية وإشكالية الانتماء"، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط١، ٢٠٠٧.

٨-هانى رسلان، السودان...مشهد ما قبل الانتخابات، سياسة دولية، العدد ١٨٠، مؤسسة الاهرام، القاهرة، أبريل ٢٠١٠.

٩-منى حسين عبيد، الاتحاد الأفريقي وقضايا الدول الأفريقية (ساحل العاج- دارفور إنموذجا) ٢٠٠١، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٥، العدد٦٣، ٢٠١٨ .

١٠-جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١، كيلة القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، ٢٠١٨،

١١-طلعت رمح، انفصال جنوب السودان الوحدة الآن اقرب من ذي قبل استراتيجيا، قراءات إفريقية، العدد ٨، يونيو ٢٠١١.

١٢-أحمد ابراهيم أبو الشوك، الانتخابات القومية في السودان لسنة ٢٠١٠ " مقاربة تحليلية في مقدماتها ونتائجها"، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠١٢.

١٣-نبراس خليل إبراهيم، جون قرنق وأثره في الحياة السياسية السودانية (١٩٤٥-٢٠٠٥)، مجلة الآداب، العدد ١٠٧، جامعة بغداد، سنة ٢٠١٤.

١٤-جون قاي نوت يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٠.

١٥-اماني الطويل، أماني الطويل، السودان من صراع إلى صراع المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية، العدد ٨٩، القاهرة، مايو ٢٠١٢.

١٦-سامي السيد أحمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي الدور والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، ط١، ٢٠١٠.

١٧-بدر الدين الأمام، السودان وإشكالية البناء...وعدم الاستقرار، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط١، ٢٠١٧.

List of Sources and reference:

1-Astill-Brown Jeremy, South Sudan's Slide into Conflict: Revisiting the Past and Reassessing Partnerships, Chatham House for the Royal Institute of International Affairs، London, UK ,2014.

2-Johnson Douglas H, Briefing: the crisis in South Sudan, African Affairs , Vol. 113, issue. 451, Oxford University , USA, (2014).

3-Young John and Emile Lebrun, The south Sudan defence forces in the wake of the Juba declaration, Small Arms Survey, Graduate Institute of International Studies , Geneva, Switzerland, (2006).

4- the security situation in South Sudan, Report, European Asylum Support Office , South Sudan, 24 April 2020.

5-Koos Carlo and Thea Gutschke, South Sudan's newest war: When two old men divide a nation, Report, No. 2, GIGA Focus International Edition English , Germany, (2014).

6-Knopf Payton, South Sudan's civil war and conflict dynamics in the Red Sea, United States Institute of Peace,Washington, USA , 2018.

7-Monitoring the scenarios for South Sudan in 2020, Peace: the only thing worth pursuing, Report, Concerned Citizens' Network for Peace (CCNP), South Sudanese, November, 2017.

8-El-Battahani Atta, The Post-Secession State in Sudan: Building Coalitions or Deepening Conflicts?, Sudan Divided, Palgrave Macmillan, New York, 2013.

9-Shankleman Jill, Oil and State Building in South Sudan: New Country, Special Report , No. 282 , United States Institute of Peace, USA, (2011).

10-Grawert Elke and Christine Andra, Oil Investment and Conflict in Upper Nile State ،South Sudan, Bonn International Center for Conversion, Germany, 2013.

11-Sullivan Paul J. and Natalie Nasrallah, Improving Natural Resource Management in Sudan, Special Report, No. 242 ,United States Institute for Peace, Washington , USA , (2010).

12-The Nuba Mountains Cease Fire Agreement ،ARTICLE 2.

13-Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on Power Sharing ،Naivasha ،Kenya ، Wednesday ،May 26 ،2004.

14-SPLM/OLS (Operation Lifeline Sudan) Agreement on Ground Rules،1995.

15-Memorandum of Understanding on Cessation of Hostilities between the Government of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army ، Peace Agreements Digital Collection ،2002.

16-Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on the Resolution of Conflict in Southern Kordofan / Nuba Mountains and Blue Nile States ،Naivasha ،Kenya ،26TH May ،2004.

17-Machakos Protocol IGAD "Secretariat on Peace in the Sudan" ،July 20 ، 2002.

18-Sudan Peace Agreement ،APRIL1997.

19-Ottaway Marina and Mai El-Sadany, Sudan: From Conflict to Conflict, Working Paper, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, USA, 2012.

20-Malwal Bona, Sudan and South Sudan: From one to two, St Antony's College University of Oxford, UK ،2014.

21-Switzer Jason, Oil and violence in Sudan, Article, International Institute for Sustainable Development & IUCN-World Conservation Union ,Working Paper, Commission on Environmental, Economic ،and Social Policy , Winnipeg, Canada, (2002).